الحرية الزئبقية

ايمان بخوش

غزت المدونات الالكترونية الويب العربي في الفترة الاخيرة،بمختلف اشكالها وأنواعها ،المتخصصة منها،والشخصية على حد سواء،حيث "تعتبر المدونات أحد أشهر أوجه الاعلام الجديد،وهي عبارة عن مذكرات ترتب بحيث توضع التدوينات الاحدث في اعلى الصفحة الرئيسية للمدونة،تليها التدوينات الاقدم،حيث تتيح التعليق على ما يكتب فيها،كما يمكن لصاحب المدونة التحكم في محتوياتها بسهولة كبيرة مقارنة بمواقع الويب التقليدية" ×

تمت احاطة الاعلام الجديد بهالة كبيرة من الاعجاب في بدايات ظهوره،خاصة اذا ما تعلق الامر بالمدونات،هذه الاخيرة التي باتت تشكل نوعا اخر من الاعلام القائم على الحرية–التي تبقى نسبية–في نقل الاحداث،على اعتبار ان المدونات إعلام لا يخضع لشروط معينة تمليها المؤسسة الاعلامية،كما هو معروف في الاعلام التقليدي.

لكن ما مدى صحة الرأي القائل بحرية الاعلام الجديد عموما،والتدوين خصوصا؟وهل التدوين افق للحرية؟ام وهم حرية؟

للاجابة على هذا السؤال لابد من التركيز على النقاط الثلاث التالية:

اولا:الحرية مفهوم زئبقي:

ان الحديث عن الحرية بصفة عامة،أمر يحمل من النسبية الشيء الكثير،فالحرية مفهوم زئبقي من الاستحالة الاتفاق عليه بشكل ثابت يجعلنا نقيس الحرية وفق مقاييس موضوعية،فالحرية بالمفهوم المطلق غير موجودة،على اعتبار ان حريتي تنتهي عندما تبدا حرية الاخرين،فمن يحدد في هذه الحالة حدود الحرية الواجب التوقف عندها؟

اذا كانت الحرية في وسائل الاعلام التقليدية يحددها التوجه العام للمؤسسة الاعلامية،والخط الافتتاحي للصحيفة،اضافة للتشريعات الاعلامية الخاصة بكل دولة،فان حرية التدوين ترتبط اساسا بشخصية المدون في حد ذاته من جهة،وبحدود الحرية التي يرسمها وفق تصوره الخاص من جهة اخرى.

اذا مالذي يدعونا للاعتقاد بأن بأن التدوين افق للحرية إذا كان التدوين قي حد ذاته يعتمد على رؤية معينة لشخص معين،كما هو الحال بالنسبة للاعلام التقليدي الذي يعتمد على رؤية معينة لمؤسسة اعلامية ، اليس التدوين بهذا المفهوم نموذج مصغر عن المؤسسات الاعلامية؟والفرق ان المؤسسة الاعلامية تعتمد على مركزية القرار ، بينما الاعلام الجديد عموما ، والتدوين خصوصا يعتمد على اللامركزية في صناعة المحتوى ، على اعتبار ان كل مدون بمثابة مؤسسة اعلامية صغيرة تقدم اخبار متنوعة وفق توجه معين.

فكما هو معلوم ظلت وسائل الاعلام التقليدية مرتبطة بالسلطة والراي العام ، في علاقة شائكة ومتبادلة حول من يصنع من؟ومن يوجه من؟.

كاريكاتير أعجبني

التجارة : سياسة .. أم شطارة فقط؟

أ. د. بكري عمر العمري

سؤال مهم نطرحه على بساط البحث لأهميته في اطار التحول الوطني، للاجابة عنه اكثر اهمية ايضا لنعرف ما يقصد بكلمة "التجارة" ودورها في علاقتنا بالعالم الخارجي ما يجعل الاجابة عن السؤال لطرق موضوع التجارة لدينا ضرورة حتمية في الوقت الحالي هو استراتيجية التحول الوطني وتخليه بدرجة واضحة عن مسؤوليات الدول في ادارة الاقتصاد والتجارة بالطبع ركن أساسي للاقتصاد وتركها لقيادة القطاع الخاص إعتمادا على قدرته في تحقيق نتائج احسن واتباعا للنهج الذي سارت عليه كثير من الدول.

وفي اطار استراتيجية التحول الوطني فقد حان الوقت لان تدخل التجارة في مشاريع وبرامج تنفيذية تنقل الافكار والتمنيات والنظريات التي تتحدث عنها بأسلوب الشطارة الى وضع سياسة متكاملة تربط عناصر التجارة ابتداء من حجم التجارة الخارجية وتوزيعها ومدى الحماية للصناعة الوطنية والانفتاح على الاسواق الخارجية. وان نعرف تماما وبكل رؤية واضحة وشفافية تامة ان الوسيلة الاساسية للسياسة الخارجية هي التطوير والابداع وليس "الشطارة" فقط وهو النظام التقليدي الذي لم يتجاوب أبدا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

ولعل السبب في طرح هذا السؤال ومن محاولة اجابته يرجع الى مبادئ التحويل الوطني الذي يهدف الى معرفة العالم من تطور في النظام التجاري الدولي بعد انشاء منظمة التجارة الدولية، وما نسمع به من اجراءات متعددة للتحرير الاقتصادي في المملكة وبين عدد من الكتل الاقتصادية من ناحية اخرى.

والسؤال الذي يشغلنا هل هناك وحدة فكرية تجمع بين كل ما حدث هناك وهناك في اطار استراتيجية التحول الوطني ام ان الامر عبارة عن "شطارة" فردية متفرقة لا يجمع بينهما رابط؟ لعل من المعتد ان نشير الى اهداف التحول الوطني التي تؤكد ان السياسة التجارية تعتبر من اهم الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق اهداف اقتصادية لزيادة التجارة البينية التي تعتبر العامل المشترك الاعظم الذي يدعم التنمية الاقتصادية والبشرية والذي يهمل على تحسين المستويات الاجتماعية للوطن.

وفي هذا الاطار جاء آدم سميث الذي أكد وأيد ما ورد في اهداف التحول الوطني حيث بين ان الذهب لا يغني ولا يسمن من جوع، وان عهد البترول ايضا انتهى بلا رجعه، لذلك اكد التحول الوطني ان الثروة الحقيقية هي في زيادة القدرة الانتاجية، وان تكدس الذهب والبترول وعائدته لا فائدة من ورائه اذا لم ينعكس في زيادة الانتاج، وقد اكدت اهداف التحول الوطني ان حرية التجارة – ليس تكوين الفائض – عليه ما يزيد ثروات الامم يفتح الاسواق وزيادة الانتاج تمشيا مع مبادئ حرية التجارة في اطار التنافس الدولي.

واذا نظرنا الى استراتيجية التحول الوطني نجد أنها قد أخذت بمبدأ حرية التجارة تجاوبا مع مبادئ حرية التجارة وانه يقتضي الامر ان تتبادر مؤسسات القطاع الخاص الى تطور قدراتها الاولية واوضاعها التنظيمية واستكمال مقوماتها التقنية بحيث تكون مؤهلة لمباشرة العمليات الانتاجية والخدمية بمستويات عالية من الكفاءة والجدارة تسمح لها تحقيق انجازات تنموية ملموسة ضم في تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الرفاهية العامة للمواطنين وهو ما يتلاقى مع اهداف رؤية (٢٠٣٠) ولتحقيق مستويات في مقدمة مجالات التطور الواجبة ما يلي:

١ – اعادة الهيكلة الشاملة للمؤسسات الخاصة لضمان القدرة على مباشرة وظائفها في مجالات التنمية الشاملة وفق آليات رؤية (٢٠٣٠٩).

٢ – العمل على استيعاب تقنيات الانتاج والتسويق والمعلومات والاتصالات وتوظيفها لتطوير الاداء وتحسين الجودة الشامل في كل مجالات النشاط.

٣ – تنمية وتطوير الموارد البشرية والارتفاع بمستويات المعرفة والمهارة من خلال الاختبار المنظم والتدريب المتصل والحفز الايجابي.

٤ – التركيز على خدمة العملاء وتحقيق أعلى مستوى من الجودة لكل المعاملات معهم.

٥ – الاخذ بمفاهيم وتقنيات الادارة الخدمية والتركيز على اعداد الخطط والنماذج للمستقبل وبذل الجهد والمتابعة في اعمال التطوير والتحديث لمواكبة حركة التحول الوطني الذي يراقب حركة الاسواق العالمية وتطوير التقنيات ودعوة الشركات الامنية للاستثمار في المملكة ولستند الى مفاهيم التجارة الدولية واتفاقات منظمة التجارة العالمية مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.

باختصار نجد ان الاجابة عن سؤالنا الذي بدأنا به المقال هو ان التجارة لا تسير بالشطارة فقط هو هي الفكرة التي تمارس في التجارة لدينا وانما مبادئ رؤية (٢٠٣٠) ترى ان التجارة تعتمد في دور فاعل على القطاع الخاص في دفع عمليات التنمية الشاملة والمستدامة وكذلك أهداف المنتجين العاملين في مجال التجارة في عالم يتسم بالتغيير المستمر لتحقيق اهداف التحول الوطني لانجازه في المستقبل.

ماذا عن انسانيتنا؟

أمينة عبد الله

الحياة في كثير من الأحيان تسحبني إلى واقع أكثر جدية والتزاماً فأجد نفسي في أكثر الأوقات أساير الكون من حولي لأنتهي في سلسلة من الواجبات والالتزامات ومع الأيام أفقد متعة الإحساس بنفسي لأني ككل البشر مرتبطة بعالم كبير من حولي، عالم أناني يحب نفسه، البيت، الأسرة، الأصدقاء، الزيارات الأهلية، العمل، وغير ذلك، كل تلك الأمور وإن ارتبطت بنا هي واجبات علينا تأديتها وممارستها فهي حق من حقوق الآخرين، حسناً، ونحن؟، ماذا عن إنسانيتنا، رغباتنا، وجودنا، أوقاتنا، ماذا عما نحب وما نكره، ما الذي يسعدنا أكثر ونفتقده ونريده؟

ما الذي نحتاجه؟

لدى كل واحد منا نقاط معينة يستشعر منها السعادة قد تكون للآخرين عادية وغير مهمة ولكن بالنسبة لنا قد تكون هي السعادة بذاتها، تمنحنا الراحة والشعور بالرضا، ولكن هل ندرك ما نريد وما نحب دون أن تختلط علينا الأمور وتضيع في زحمة مسئوليات الحياة، أعتقد أن القليل منا هم من يدركون ذلك، وبالأخص النساء، ربما لأن الأنثى غارقة من أعلى رأسها حتى أخمص قدميها في التزامات لا تستطيع الفكاك منها مهما حاولت، (زوج، أطفال، بيت) هؤلاء يطالبونها دائماً بأن تكون حاضرة وجاهزة لتلبية احتياجاتهم بغض النظر عن وجودها هي ورغباتها الخاصة، عكس الرجل الذي ببساطة يستطيع أن يأخذ وقته كاملاً بعيداً عن أسرته والتزاماتها كأن يسافر وحده أو يحجز لنفسه غرفة في أي فندق أو حتى أن يغلق على نفسه الباب وينعم بالهدوء والسكينة، عكس الأم التي عليها أن توفر له ذلك وهي صامتة ومتناسية لحقها في ذلك أيضاً، هي لا تستطيع أن تفعل ذلك، لأنها مرتبطة سيكولوجيا بأسرتها إلا طبعاً الشاذات عن هذه القاعدة.السؤال الذي يدور برأسي الآن وأنا أسابق هذه السطور، كم مرة سنعيش لنشعر بأنفسنا بالطريقة الصحيحة؟ وما هذه الطريقة أصلاً؟، أنا أؤمن وبقناعة خاصة جداً أننا لا نجيد الاستمتاع بالوقت، ولا نعرف في كثير من الأحيان هل نفعل هذه المتع من أجلنا أم من أجل الآخرين من حولنا؟ ربما لأن الحياة أصبحت جدية أكثر من اللازم وأصبحنا فيها في سباق مع الزمن، نريد فقط اللحاق بأي شيء يمنحنا الشعور بالسعادة حتى ولو كان من خلال أشياء لا تشبهنا ولا تقنعنا، ولكنها هي الواقع وهي الموجودة أمامنا كأسهل الخيارات وربما وإن تمثلت في واجبات.

قبل أن أغلق نافذة هذا الصباح..

نحتاج إلى الانسلاخ.. إلى التخلص من الروتين.. إلى استعادة الذات.. إلى استغلال الفرص العابرة من الزمن لأنفسنا.. ولكن للأسف دائماً نفشل في ايجاد أنفسنا بينها..

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

القدرة على التخيل

حياة الياقوت

تخيّلوا –فرضا وجدلا أو حتى عبثا– أننا في يوم ما قررنا، أو حتى أننا أجبرنا ألا نتخيّل؛ أن ننزع قابس الخيال من حوائط عقولنا وأن نكتفي بالتفكير المباشر والواقعي والحرْفي. تخيّلوا معي ماذا سيحدث حينها.

حينها، سنرتاح من أحلام اليقظة، ومن التفكير في العوالم الوردية المجيدة الحافلة بحياة أكثر حقا وخيرا وجمالا، وهذا يعني أننا نكون فقدنا وقودنا المحرّك، لكن إذا تفاءلنا سنجد أن هذا سيوفّر علينا الكثير من الوقت الضائع.

كما أننا سنتوقف عن الالتزام بالقانون – بداء بقانون الجنايات وانتهاء بقانون النظافة في الشوارع– لأننا نكون فقدنا مقدرتنا على تخيّل العواقب التي تحملها أفعالنا.

لو لم نكن نتخيّل، سنتوقف عن التخطيط، فالتخطيط في مجمله تفكير في المستقبل وتخيل لأحوالنا فيه، مما يعني أننا –أفرادا ومجتمعات– لن نحسب حساب الغد لأننا فقدنا مقدرتنا على تخيل وجوده.

وسيفرح الطلبة الكسالى، لأن مناهج الرياضيات ستُخفف كثيرا، لأنها في مجملها قائمة على افتراضات، وسيُكتفى بتدريس المفاهيم البسيطة مثل الجمع والطرح والقسمة والضرب، وسيكون تدريس الرياضيات في البقالات والأسواق كي يمارس الطلبة العمليات الحسابية مباشرة، إذ سيفقدون قدرتهم على تخيل شيء من قبيل: "افرض أن لدى أحمد ١٥ تفاحة وأكل ٥، فكم يبقى؟"

كما أن منهج التاريخ سيُلغى، لأنه الطلبة وحتى المدرسين لن يستطيعوا الذهاب بخيالهم إلى الماضي لتخيل أن هذا الحدث تم آنذاك، ولا يمكن التعويض عن ذلك بأفلام سينمائية مثلا، لأن المخرجين والمؤلفين أيضا سيكونون قد فقدوا المقدرة على تخيل أنه يمكن أن يحدث شيء في الماضي أو المستقبل، فإذا ضاع الخيال، حبس المرء في حلقة الحاضر وفي إسار اللحظة.

وأطمئن طلبة المواد العلمية –الكسالى منهم–، بأن جميع موادهم ستُلغى عن بكرة أبيها، بل أن البحث العلمي كفكرة لن يكون هناك طائل منه، فالفرضيات شيء لن يستوعبه العقل البشري إذا غاب الخيال، والنظريات لا يمكن أن تولد من خارج رحم الخيال الخصب.

> **كثير من الأمور ستحدث، لكن خيالي ما عاد يسعفني، لأني اكتشفت للتو أننا فعلا قوم –تقريبا– لا نتخيّل، ولا جدوى بالتالي من أن نتخيل الوضع**

بل أنه يمكنني التطرف والقول بأن النظام التعليمي برمته يصل إلى حالة من الوجوم والتبلّد، وسيرتكز أساس على الاستثمار في الذاكرة، وسيكون الحفظ والتسميع لكل شيء هو الطريقة الوحيدة للتعلم وللتقويم.

وحينها أيضا سنتوقف عن جميع أنواع الصناعات –الخفيفة منها والثقيلة– لأنه لن يعود بمقدورنا أن نتوقع ونتخيل السلوك المستقبلي للآلات من أعطال أو من حاجة للتطوير، فمن الأسلم ألا نصنع.

كما أن حالة عجيبة من البيروقراطية لم يتخيلها بها "ماكس فيبر" ولا حتى في أسوأ كوابيسه ستعترينا وذلك لضمان عدم حدوث كوارث، فنتيجة لغياب حس الخيال وضياع بوصلة المستقبل، يجب أن نحتاط ونؤثر السلامة، ونتأكد أن تكون جميع خطواتنا موثقة وتسير في حلقة طويلة ومقننة بأكثر قدر ممكن خوفا من أي شيء لم يؤخذ في الحسبان، هذا لأنه لن يكون لدينا حسبان طبعا.

صناعة أفلام الكارتون ستندثر تماما، بل أننا لن نستطيع حتى فهم أفلام الكارتون القديمة لأنها ستكون مجرد سخافات، فمن يمكنه التخيل أن هناك نحلة واسمها زينة وأنه يمكنها أن تدب على اثنتين و أن تتكلم العربية والإيطالية واليابانية؟!

أما القطاع الطبي فسينهار نتيجة لانهيار البحث العلمي والتصنيع، وحتى الحلاقون والقوابل لن يجرؤوا على القيام بأية مهام طبية، فمن يضمن السيناريوهات؟ ومن يمكنه أن يخطط لأي طارئ؟ وسيعتمد البشر على طريقة "طبب نفسك بنفسك، وعالج نفسك على مسؤوليتك" وسيعلق بيت الشعر العربي "ما حك جلدك مثل ظفرك ××× فتول أنت جميع أمرك" سيعلق في كل الأماكن وذلك لتبرئة ساحة الأطباء من الاضطلاع بمهام الطبابة.

وكثير من الأمور ستحدث، لكن خيالي ما عاد يسعفني، لأني اكتشفت للتو أننا فعلا قوم –تقريبا– لا نتخيّل، ولا جدوى بالتالي من أن نتخيل الوضع إن نحن لم نتخيل. آواه! هل يمكنكم أن تتخيلوا أن هذا وضعنا؟!

يتجملون بالكذب

حمد عبد الرحمن المانع

انحسار مستوى الثقة وغياب الصدق بات يشكل هاجسا مقلقا ويجثم على الصدور كلما اخترقت الوساوس جدار القيم لتوغل في أنهاك المعتقد وتنال من شرف الامتثال لطاعة المولى عز وجل، هذا التراكم الخالي من الأدب والدسم معا يسهم في تشكيل هذه المعضلة الأخلاقية والمتمثلة في الكذب والمبالغة، هاتان الصفتان التي تربطهما علاقة نسب، المبالغة تمهد الطريق للكذب وتستدرجه ليضخ مزيداً من وقوده الذي أتمنى أن ينضب، ولا أعتقد ذلك، في ظل ابتعاد الخلفية الثقافية والموروث الأدبي عن معانقة الإحساس والاكتفاء (بالطبطبة عليه). إن انتفاء حماية الذات وفق تهميش الاعتبار لبناء القيم الصحيحة سيسوق الأسباب التي تتكئ عليها مقومات الهدم المعنوي وبالتالي سيسهل ارتكاب الأخطاء تلو الأخطاء وسينشأ جراء ذلك مشاعر مؤذية كمركب النقص والشعور بالدونية وعدم تحقيق الحد الأدنى من الثقة بالنفس، ومن ثم تبرز العوامل التي من شأنها تمرير هذه (الأرانب) وتسهيل عبورها، واللافت أن حركة التمرير تتباين فهي تكثر تارة وتقل أخرى أي أنها موسمية، ولعل في تكاثر الأرانب وفقاً لتكوينها الجيني سبباً في التسمية (ولله في خلقه شؤون) وأكاد أجزم بأن الكذب والمبالغة لو تم إدراجهما في الإحصاءات فإنك ستجد نسبة مقدرة للاستهلاك لا أكثر، بمعنى أنها مجرد (بهرجة) وفي مقابل ذلك تجد نسبة كئيبة يحفها البؤس من كل جانب وتحيط بها أسوار الشر، وهي تنبني على الغش والتدليس والتضليل، وهذه بلا ريب أسوأ أنواع الأرانب إن لم تكن الأسوأ لارتباطها بالضرر ووقوعه على الأشخاص، وإن يكن من أمر فإن الكذب محرم شرعاً، بل جاءت الأحاديث الشريفة الدالة على أهمية الصدق وكيف أنه يهدي إلى البر وإلى الجنة، والتحذير من الكذب لأنه يهدي إلى الفجور، والسؤال هنا لماذا الكذب؟

الكل يدرك بأن الكذب معصية ، والإجابة تكمن في اهتزاز الثقة بالنفس والسؤال الذي يليه هو من أحدث هذا الاهتزاز وكيف السبيل لردم هذا التصدع الذي ما برحت شقوقه تتسع لتنال من أساسات البناء؟ ففيما يخص تهيئة الاضطراب المعنوي المؤدي لتنامي هذا الاهتزاز فإن الجميع مسؤولون عنه، أي أن المجتمع بأسره مسؤول عنه حيث إن الأساليب لم تأخذ البعد الموضوعي للمعالجة، فنشوء النعرات القبلية يؤدي للكذب، كذب

> **الكذب مسألة عامة بمعنى أنه موجود في كل أنحاء المعمورة وتتفاوت نسبة تواجده عطفا على قوة التأسيس الثقافي**

المسؤول يؤدي إلى الكذب، وكذب الأب يؤدي إلى كذب الابن، وكذب المدرس يؤدي للكذب، وحجز القيمة الإنسانية في الشكل دو المحتوى يؤدي إلى الكذب، الواسطة التعيسة تؤدي للكذب، تعطيل الإجراءات يؤدي للكذب وهذا غيض من فيض. مسابح الخيال تُغرق من لا يتقن السباحة حينما يمزج الكذب بالخيال، أو بالأحرى لا يجيد توظيف الخيال في الإثارة فيختلط الحابل بالنابل وتتنامى التراكمات السلبية في الذهن وبالتالي تنتج الشائعات وقطع غيارها المتوفرة دائما.

الكذب مسألة عامة بمعنى أنه موجود في كل أنحاء المعمورة وتتفاوت نسبة تواجده عطفاً على قوة التأسيس الثقافي لنقيضه الصدق والذي تحرص الأمم على تحقيق أعلى نسبه منه بمختلف الوسائل لأنها تدرك العائد منه، ولا أعتقد بأن أحداً لم يكذب أو يجرب الكذب ولو على سبيل المزاح إلا من رحم ربي، بيد أن أي كذبة على وجه الأرض تحدث وخزة ولو كانت يسيرة في الضمير، أي أن التأنيب موجود في كل كذبة ومع كل أرنب نط جاب الخط أو ما جابه لا يهم، المهم أن هذه الجزئية المهملة والغائبة عن الرصد والمتابعة والمعالجة تتسع شيئاً فشيئاً، فالجرح الصغير حينما لا يتم علاجه في البداية فإنه يتفاقم ويصعب بعد ذلك علاجه ناهيك عن ارتفاع كلفة علاجه، وقس على ذلك تأنيب الضمير الناجم عن الكذب، فتجد من يكذب الكذبة الأولى يشتد الصراع في داخله ويؤله هذا الأمر ويقلقه وفي ظل غياب تعزيز استثمار هذا الشعور بالتذكير والتنبيه فإنه سيستمر بالثانية والثالثة ومن ثم فإن الشعور سيتلاشى ويطغى تبلد الحس، وقد يجره هذا التبلد إلى تطويع الكذب في إلحاق الضرر بالناس حيث الغش والخداع والتدليس ليجدوا بيئة ملائمة للاستيطان.

من هنا فإن التركيز على إيقاف تنامي هذا المد المؤذي يكمن في تعزيز الاستشعار ومحاكاة الإحساس بقيمة الصدق بأسلوب يمكن هذه المحاكاة من أداء دورها عبر استئصال هذا الورم والذي ينشأ نتيجة للكذب والتأكيد على هذا الجانب وأن الكذب صفة ذميمة كئيبة وأكبر دليل على ذلك هوتولد الشعور بالذنب لعل وعسى.